

## 6 إبريل تصف بيان العسكري " بالسقوط " وتوجه له بياننا لاذعا



السبت 23 يونيو 2012 12:06 م

وجهت حركة شباب 6 أبريل "الجبهة الديمقراطية"، انتقادات لاذعة للمجلس العسكري لبيانه الذى أصدره أمس، مؤكدة فى بيان أصدرته اليوم السبت على أنه لا يزال سيناريو قتل الثورة والتمسك بالسلطة من جانب جنرالات المجلس العسكري مستمرا منذ يوم 11 فبراير وحتى يومنا هذا، والآن يطل علينا المجلس العسكري بادعائه أن الأوضاع القائمة هي التي فرضت عليه إصدار الإعلان المكمل، لكن الحقيقة الواضحة تؤكد رغبة العسكري البقاء فى السلطة والاستئثار بمراكز اتخاذ القرار فيها ليستمر عبثه فى شؤون البلاد، خاصة بعد حله مجلس الشعب متحصناً بأحكام قضائنا "الشامخ"، بالإضافة لمصادرته لحق التشريع على الملأ وأمام الجميع من خلال تجاهله وجود غرفة تشريعية أخرى منتخبة وهى مجلس الشورى[]

ووصفت الحركة، بيان العسكري بـ"بيان الإسقاط"، وأنه استحق هذا التوصيف عن جدارة، عبر حيلة دفاعية ينسب فيها الفرد عيوبه ورغباته العدوانية للناس حتى يبرأ نفسه ويبعد الشبهات عنه، وأوضح أن المجلس العسكري يحذر الناس من التعدى على السلطات، وهو أول من تعدى على السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب، ويحذر من الخروج على الشرعية وهو أول من انقلب على الشرعية من خلال إصداره الإعلان الدستوري المكمل، إن المجلس العسكري يحذر من العنف وهو أول من استخدم العنف، وسقط تحت آتته العسكرية الحمقاء منذ توليه السلطة كثيراً من الشهداء[]

وأكد البيان على أنه من سخزية القدر أن يعلن المجلس العسكري عن حياده تجاه المرشحين للرئاسة، وكأنه يستخف بعقول المصريين الذين رأوا حملة المرشح العسكري شفيق، وهى تعمل فى ظل حماية تامة من رجال القوات المسلحة وأن جميع أجهزة الدولة تسعى لإنجاح هذا المرشح مهما كان الثمن، مشيراً إلى أن التأخير المتعمد والمقصود من قبل لجنة انتخابات الرئاسة يجعل من الوقت الراهن صعباً للغاية، ويزيد من كم التوتر بالشارع المصرى، ونتذكر جميعاً كيف رفضت اللجنة فى الجولة الأولى أكثر من 200 طعن من 13 مرشحاً فى غضون 6 ساعات والآن يتحدثون عن الشفافية والنزاهة[] إلى آخره من كلمات بعيدة كل البعد عما يحدث الآن من مهزلة انتخابية يحاول البعض من خلالها تهيئة الشعب المصرى أن الرئيس القادم قد يكون المرشح العسكري من أجل الاستقرار، وأنه رجل دولة، متناسين يوم 2 فبراير وما حدث فيه والبلاغات المقدمة للنائب العام التى بلغت 32 بلاغاً دون أن يبت فى أمرها[] واختتم البيان: الشرعية ليست لفرد أو لجماعة أو لحزب، إن الشرعية للشعب المصرى الحر وكما أسقطنا طاغية كان يملك الشرعية يمكن أن نسقط مثله الكثير لأننا لا نقبل بغير العدل درباً وطريقاً لمصرنا الحبيبه